مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) - العدد الأول - يناير 2021

دور الروابط السياسية فى تحقيق قيمة لمنظمات الأعمال فى ضوء دعم الإفصاح الإجتماعى

The role of political Connections in achieving value for business organizations in light of supporting social Disclosure

الباحثة/ بسنت على أحمد نور الدين
المدرس المساعد بالمعهد العالى للسياحة والفنادق والحاسب الآلى- السيوف-الأسكندرية
مرشح للدكتوراه
كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

تحت إشـراف

الأستاذ الدكتـــــور
نبيـــل فهمـــى ســـلامة
أستاذ المراجـــعة
بكلية التجارة – جامعة بورسعيد

دكتـــــورة
جيهان عادل أميرهم
مدرس المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة – جامعة بورسعيد

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الروابط السياسية كأحد دعائم تحقيق قيمة لمنظمات الأعمال بالأسواق المالية والتى ترتبط بالتوسع فى الإفصاحات الإجتماعية على إعتبار أن هذه الإفصاحات أحد العوامل المؤثرة فى تحقيق هذه القيمة حيث تعد الإستثمارات الإجتماعية بمنظمات الأعمال هى الأساس فى تحقيق القيمة الإقتصادية على المستوى القومى ,كما تعد أحد الآليات لكسب ثقة المستثمرين والحصول على المزايا الحكومية ,حيث تعد هذه الروابط هى علاقة المنظمة بالمؤسسات الحكومية والتى ينتج عنها عوائد لهذه المنظمة تتمثل فى تكوين قناة إتصال مع الجهات السياسية بهدف الحصول على معلومات أفضل حول السياسات التى ستصبح قوانين ملزمة ,وبالتالى تضع المنظمة السياسات الإحترازية للتحوط من المخاطر التى قد تقابلها فى مجال فرض الغرامات والتقاضى ,وكذلك تعد هذه الروابط بديلاً عن الرافعة المالية حيث تجعل المنظمة تخفض من معدلات الإحتفاظ بالنقدية لإكتسابها ثقة المستثمرين مما يعمل على خفض تكلفة رأس المال بها لما لها من قدرة على الحد من عدم تماثل المعلومات لإرتفاع معدلات الحوكمة بالمنظمة وذلك لفرض رقابة المؤسسات الحكومية على أدائها ,كما تعمل هذه الروابط على رفع قدرة المنظمة على التطوير والإبتكار ورفع كفاءة الموارد البشرية وذلك فى ضوء توفير الحكومة للموارد التى تحتاجها المنظمة من خلال سياسة الإصلاحات الموجهة من الدولة نحو الأسواق الإستثمارية ,كما أن هذه الروابط تعد أحد البدائل التسويقية لقدرة هذه الروابط على تعزيز سمعة المنظمة بالأسواق المالية وعلى ذلك تعد الإفصاحات الإجتماعية للمنظمة هى السبيل لتحقيق قيمة لمنظمات الأعمال بالأسواق المالية من خلال تعزيز الروابط السياسية بها.

الكلمات المفتاحية : الروابط السياسية, الإفصاح الإجتماعى, قيمة منظمات الأعمال.

Abstract:

The research aim to study the political connections as one of the pillars of realizing value for business organizations in financial markets, which is related to the expansion of social disclosures, which are one of the factors affecting the realization of this value, as social investments in business organizations are the basis for achieving economic value at the national level, and it is one of the mechanisms for gaining Investor confidence and obtaining government benefits, as these links are the organization's relationship with government institutions, which results in returns to this organization, which is the formation of a communication channel with the political authorities in order to obtain better information about the policies that will become binding laws, and thus the organization sets precautionary policies to hedge risks That you may encounter in the field of imposing fines and litigation. Also, these connections make the organization reduce cash retention rates because of its ability to limit information asymmetry due to the high rates of governance in the organization in order to impose control of government institutions on their performance, as well as it is work to raise the organization's ability to develop innovate, and it is marketing alternatives for the ability of these connections to enhance the organization's reputation in the markets. Accordingly, the organization's social disclosures are the way to achieve value for business organizations in the financial markets by strengthening political Connections with them.

Key Words : Political Connections, social Disclosure, value for business organizations.

مقدمة :

يعتبر الإفصاح المحاسبى الركيزة الأساسية الأولى التى تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة مع المنظمة وفى مقدمتهم المستثمرين, والذين يسعون من خلال الإفصاح إلى الحصول على المعلومات التى تدعم قراراتهم الإقتصادية وتزيد من ملائمتها وفاعليتها ,إلا أن الإفصاح المحاسبى لم يكن يلبى بحاجات المستفيدين من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية والبيئية للمنظمات ولهذا فقد إتسع نطاق الإفصاح ليشمل الجوانب المالية, وجوانب أخرى تفصح عن مدى إهتمام المنظمة بالجوانب الإجتماعية والبيئية, وسعيها لتطوير مواردها البشرية وخدمة المجتمع التى تعمل فيه.(وليد الجبلى, 2020, ص : 1)

مشكلة البحث :

يتمثل الهدف الأساسى لمنظمات الأعمال فى بيئة الأعمال الحديثة فى تعظيم قيمتها أو تعظيم ثروتها ويعنى تعظيم قيمة المنظمة تعظيم ثروة المستثمرين فيها خصوصاً حملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم, وعلى ذلك فإن أسعار الأسهم المرتفعة تجعل تقييم المنظمة أعلى وتؤثر على ثقة المستثمرين نحو أدائها الحالى والمستقبلى ,ومن ثم يمكن القول أن أسعار الأسهم تعتبر مقياساً هاماً لقرارات المستثمرين ,ونظراً لأهمية قيمة المنظمة فمن الضرورى دراسة أهم العوامل المؤثرة فيها.

ومن أهم العوامل التى قد تكون مؤثرة فى قيمة المنظمة هى الإفصاحات الإجتماعية, حيث يؤدى هذا الإفصاح إلى العديد من المزايا تتمثل فى تحسين سمعة وصورة المنظمة وزيادة قيمة العلامة التجارية لها, بالإضافة إلى جذب الإستثمارات طويلة الأجل كأموال صناديق المعاشات ,لذلك من المتوقع أن تؤدى كل المزايا السابقة للإفصاح عن أداء الإستدامة إلى ترشيد قرارات المستثمرين فى الأوراق المالية من خلال تأثيره فى قيمة المنظمة.(إيمان عبده, 2020, ص : 22)

وإضافة إلى ذلك, فليس الغرض من الإستدامة تحقيق الثروة للمنظمة فقط وإنما تهدف إلى تحقيق واجباتها تجاه الأنشطة الإجتماعية والبيئية والإقتصادية بشكل عام لذلك تترتب على المنظمات القيام بحل المشاكل المرتبطة بالأنشطة الإجتماعية والبيئية التى تفرضها السلطات الحكومية وكذلك الأعمال التطوعية خدمة للمجتمع وحماية البيئة, كما يترتب على المنظمات من خلال الأنشطة التى تؤديها خلق قيمة إيجابية تسهم فى زيادة القيمة الإقتصادية للبلد من خلال

نجاح المنظمات فى خفض التكاليف وزيادة قيمة المبيعات والقدرة التنافسية وزيادة الأرباح المتحققة والحفاظ على العملاء وسمعة المنظمة بالإضافة إلى تقديم ما يثبت بأن أى نشاط إدارى يؤدى إلى تحقيق أثار إيجابية أو سلبية سواء على المستوى الإقتصادى أو الإجتماعى أو البيئى .(وليد الجبلى, 2020, ص : 1).

ويؤكد ما سبق على مدى تضامن منظمات الأعمال مع المؤسسات الحكومية فى تنمية إستثمارتها داخل المجتمع تحقيقاً لأهداف التنمية الإقتصادية والرفاهية المجتمعية على إعتبار أن منظمات الأعمال كيانات إجتماعية لها دور داخل المجتمع تتأثر به وتؤثر فيه مما يترتب عليه حصول تلك المنظمات على عوائد من هذا المجتمع ومن أهم أشكال هذه العوائد هى المزايا التى تحصل عليها من المؤسسات الحكومية.

ومن هنا, تعرف الروابط السياسية بين منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية على "أنها العلاقة الإجتماعية التى تكتسب من خلالها المنظمة القوة والسلطة والمركز التنافسى".(Wong.w, And Hooy.C,2018,P:40), وبناء عليه تتركز أهمية الروابط السياسية فى دور الحكومة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع وتأثيره على القطاع الإقتصادى ومن ثم تصبح الإفصاحات عن الإستثمارات البيئية والإجتماعية للمنظمات فى القطاع الإقتصادى أحد صور التأكيد على التنمية المجتمعية والتى تعود بالنفع على هذا القطاع والمجتمع ككل.(Qian.W, And Chen.X, 2020, P:28)

ويتمثل الدور الإجتماعى للمنظمة فى أن الأعمال التجارية الخاصة بها ستسهم فى المجتمع لغرض الحصول على الموافقة للمباشرة فى العمل ,كما يتناول إدارة العلاقة مع الأطراف الخارجية سواء العملاء أو المجتمع أو الحكومة, ويشتمل على القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية للبلد وحماية الأقليات والقدرة على تحمل التكاليف والحصول على الخدمات والمنتجات الجيدة وخصوصية العملاء.(وليد الجبلى, 2020, ص : 25)

أما عن أهم العوائد التى تحصل عليها المنظمة فى ضوء دورها الإجتماعى فهو يرتكز على حصولها على المزايا الحكومية التى تشكل للمنظمات أحد الموارد الهامة , ومن ثم تمثل الإستثمارات الإجتماعية أحد معايير الحكومة لتقييم أداء تلك المنظمات ,وبالتالى تسعى المنظمات للتوسع فى هذه الإستثمارات لتحصل على المزايا المقدمة لها من الحكومة ,ولعل أهم أسباب إهتمام المنظمات بالإستثمارات الإجتماعية هى العوائد التى تعود على المنظمة وعلى

المجتمع ككل ,حيث تعد هذه العوائد طويلة الأجل فهى تحقق الإستدامة المجتمعية من خلال دعوة المنظمات للتوسع فى هذه الإستثمارات وإعتباره أحد الدعائم الأساسية لتقييم أداء تلك المنظمات حتى يتسنى لها الحصول على المزايا الحكومية المتاحة.

وعلى ذلك, تعد المزايا الحكومية أحد آليات دفع المنظمات إلى التوسع فى الإستثمارات الإجتماعية ويرجع ذلك إلى إستقلالية المؤسسات الحكومية وقدرتها على التحكم فى تخصيص الموارد الإستراتيجية مثل الأراضى والمعونات الدولية والتى لهم أثر كبير فى إكتساب المنظمة مركز تنافسى لها فى القطاع الإقتصادى الخاص بها.(Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:1)

كما يتضح أن المنظمات ذات الإتصالات المهنية الأكبر بالجهات الخارجية سواء المساهمين والمستثمرين أو حتى المؤسسات الحكومية تميل إلى تحسين سمعتها من خلال الإفصاح عن إستثماراتها الإجتماعية وبذلك تصبح هذه الإتصالات هى المبرر فى تعزيز قرارات المنظمة فى التوسع فى هذه الإستثمارات, وبناء على ذلك فإن المنظمات التى تعزز من إستثماراتها الإجتماعية تعمل على تحسين جودة الإفصاح عنها لتكوين قدرة أكبر على الإتصال بالجهات الخارجية وتكوين علاقات مهنية معها مما يعود بالنفع عليها حيث تعمل على تعزيز سمعة الشركة.(Luo.J, And Liu.Q, 2020, P:14)

ومن هذا المنطلق فإن المنظمة ذات الإستثمارات الإجتماعية الأكبر هى صاحبة الدعم الحكومى الأكبر وبناء عليه تعمل الإدارة على التوسع فى هذه الإستثمارات من أجل تلقى هذا الدعم فى المستقبل حيث أن كلما زادت المسئولية الإجتماعية أو الإستثمارات الإجتماعية زاد رأس المال السياسى للمنظمات ,وبذلك فإن الشركة التى تسعى إلى التفوق عن مثيلاتها بالأسواق المالية والحصول على إعانات أكبر من الحكومة تعمل على إنفاق الموارد فى الإستثمارات الإجتماعية التى تعمل على ترابطهما معاً إلا أنها تجد صعوبة فى تحديد إلى أى مدى تتحقق الشرعية السياسية للمنظمة نتيجة لهذه الإستثمارات.(Lin.k, Yan.J, Zhao.l, And Karim.K, 2015, P: 17)

وتتمثل مشكلة البحث بناء على ما سبق فى الإجابة على التساؤلات الآتية :

- إلى أى مدى تسعى منظمات الأعمال للتوسع فى الإفصاح عن الإستثمات الإجتماعية بهدف تعزيز الروابط السياسية؟
- كيف تصبح الروابط السياسية بمنظمات الأعمال أحد العوائد الإجتماعية لها؟

- إلى أى مدى ينعكس تعزيز الروابط السياسية على تحقيق القيمة بمنظمات الأعمال؟

أهمية البحث :

وتنقسم أهمية البحث إلى شقين رئيسيين :

الشق الأول : الأهمية العلمية :

تتركز فى دراسة مفهوم الروابط السياسية كأحد العوائد الإجتماعية التى تكتسبها منظمات الأعمال وتحديد أركانه وإستراتيجيات تعزيزه بهدف تحقيق قيمة للمنظمة ,حيث تتحدد هذه القيمة من خلال جذب الإستثمارات طويلة الأجل وتحسين سمعتها داخل الأسواق المالية , حيث يؤكد مفهوم الروابط السياسية بمنظمات الأعمال على أهمية دور تلك المنظمات بالمجتمع ليس فقط على التنمية الإقتصادية على المستوى القومى وإنما فى تعزيز قيمتها الإقتصادية داخل هذا المجتمع.

الشق الثانى : الأهمية العملية :

ترجع أهمية البحث فى هذا الصدد إلى ضرورة إهتمام منظمات الأعمال بتعظيم قيمتها وثروتها داخل الأسواق المالية من خلال جذب ثقة المستثمرين بها مما يجعلها تتوسع فى الإفصاحات الإستثمارية عنها سواء فى المجال الإقتصادى أو البيئى أو الإجتماعى لكون هذه الإفصاحات أحد الإستراتيجيات الداعمة لتكوين الروابط السياسية بينها وبين المؤسسات الحكومية مما يترتب عليه الحصول على عدد من المزايا الحكومية متمثة فى الدعم النقدى والإعفاءات الضريبية وإكتساب شرعية بالأسواق المالية تمنح هذه المنظمات القدرة على التحوط من مخاطر الإستراتيجيات السياسية والقوانين من خلال رفع كفاءة التخطيط للمستقبل والتطوير بالمنظمة.

منهج البحث :

تتبع الباحثة المنهج الإستقرائى والإستنباطى من خلال إتباع خطوات المنهج المتمثلة فى التعرف على مفهوم الروابط السياسية والبحث فى أركان تكوينها وتعزيزها بمنظمات الأعمال وذلك من خلال التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية التى تعبر عن مدى تضامن تلك المنظمات مع المؤسسات الحكومية فى الإستثمارات الإجتماعية والبيئة والإقتصادية ,وبالتالى تحقيق الرفاهية المجتمعية ,ومن ثم تحقيق قيمة للمنظمة داخل هذا المجتمع بالأسواق المالية, وإستنباط النتائج

العملية من خلال دراسة ميدانية على بعض شركات المقيدة بمؤشر التنمية المستدامة (ESG) من معدى القوائم والتقارير المالية, والبنوك المصرية ,والبورصة المصرية من المتعاملين مع التقارير والقوائم المالية.

فروض البحث :

من خلال ما تقدم فى مشكلة البحث وأهميته تفرض الباحثة الفروض التالية :

- لا يوجد توافق معنوي ذو دلاله إحصائية بين وجود إستراتيجية بمنظمات الأعمال لتكوين الروابط السياسية بها وإرتفاع نسبة السيولة المالية .

- لا يوجد توافق معنوي ذو دلالة إحصائية بين تكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحصول على المزايا الحكومية .

- لا يوجد توافق معنوي ذو دلالة إحصائية بين تعزيز الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحد من عدم تماثل المعلومات.

تقسيمات البحث :

المحور الأول : البعد الفكرى لتكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال.

يتمثل هذا المحور فى تحديد دوافع منظمات الأعمال لتكوين روابط سياسية من خلال التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية والتى تعد أحد الإستراتيجيات الهامة فى تكوين هذه الروابط ,ويؤكد ذلك عدد من النظريات العلمية ,ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :

- الدوافع لتكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال :

تتلخص هذه الدوافع فى تحسين صورة المنظمة لإرضاء أصحاب المصالح وهم الموظفون والعملاء والمقرضون والمستثمرون المحتملون والنقابات والمؤسسات الحكومية والمدنية وغيرهم ,بالإضافة إلى إضفاء صفة الشرعية لأنشطة المنظمة حتى تلقى قبول مجتمعى ,وتجنب التعرض للعقوبات نتيجة مخالفة القوانين البيئية التى تفرض معايير البيئة ,وأيضاً تعظيم قيمة المنظمة على المدى الطويل وهذا من شأنه تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال الإضافى وإرتفاع القيمة البيعية للسهم.(محمد الشربينى, 2019, ص : 238).

وتظهر عوائد التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية فى تكوين الروابط السياسية بين منظمات الأعمال والحكومة أثناء أوقات الأزمات الإقتصادية حيث يتضح أن الأداء الإقتصادى الأفضل للمنظمة ذات الروابط السياسية الأكبر والأقوى فى وقت الأزمات الإقتصادية وذلك مقارنة بمثيلاتها داخل الأسواق المالية فى مختلف الدول ,وعلى ذلك فإن على الحكومة ضرورة ضمان دعم المنظمات بحيث تضمن تكافؤ الفرص ومراقبة الأداء لهذه المنظمات لضمان فعالية الدعم المقدم لها.(Carney.R, Child.T, And li.X ,2020,P:17), ولكى يتم ذلك فلابد من وضع إستراتيجية من قبل منظمات الأعمال تضمن التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية ومن ثم تكوين الروابط السياسية.

- إستراتيجية تكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال :

تتركز هذه الإستراتيجية فى تبنى الإستدامة والتى تعظم من قيمة المساهمين فى المنظمة من خلال الفرص وإدارة المخاطر الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ,حيث على المنظمة أن تأخذ بنظر الإعتبار المجتمع والبيئة نتيجة الأعمال التى تقوم بها لغرض إستمراريتها على المدى البعيد.(وليد الجبلى, 2020,ص : 6).

ويمكن تبرير ذلك بأن الإفصاح عن الإستثمارات الإجتماعية يوفر معلومات إضافية غير مالية بجانب البيانات المالية مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المنظمات والأطراف ذات الصلة ,وتعمل تلك المعلومات الإضافية والمتنوعة على تحسين المعلومات عن أسعار الأسهم وتزيد من القيمة السوقية لها , كما يؤدى التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية إلى علاقات أقوى مع أصحاب المصلحة المتعددين الذين يتعاملون مع هذه المنظمات, حيث أنها تعطى إشارة لأصحاب المصالح بأن إدارة المنظمة لا تخفى معلومات يمكن أن تؤثر على إستثماراتهم فى المنظمة أو تؤثر على المجتمع بصفة عامة بصورة سلبية , كما أن المنظمات التى تتمتع بشفافية وإفصاح إجنماعى أفضل يكون من المرجح أن تحصل على رأس المال بتكلفة أقل بسبب السمعة التشغيلية الأفضل, مما يؤدى إلى إنخفاض مخاطر السمعة.(محمد شعبان, 2019, ص : 61).

وترى الباحثة أن التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية يخفض من تكلفة رأس المال وذلك من خلال رفع ثقة المستثمرين والممولين بمنظمات الأعمال ولكى يتم ذلك فلابد من دراسة العوامل التى تعمل على كسب الثقة.

ودور الروابط السياسية فى هذا الصدد يركز على تحقيق ثقة المستثمرين والممولين فى المنظمة وليس الإفصاح عن الإستثمارات البيئية والإجتماعية فحسب فهذه الإستثمارات غير قادرة وحدها على خفض تكلفة رأس المال وزيادة الثقة وإنما وجود روابط سياسية للمنظمة هى التى تعد أحد عوامل تحقيق القيمة فى المنظمة, فالإستثمارات الإجتماعية حتى تكون مؤثرة على حقوق الملكية والأداء المالى للمنظمة لابد وأن يكون للحكومة دور فى تقديم الإعانات وتوفير الحوافز النقدية حتى تستطيع المنظمة التوسع فى هذه الإستثمارات ,كما أنه لزيادة قيمتها أمام المستثمرين فلابد من التوسع فى الإفصاح عنها سواء فى مرحلة التخطيط أو الإنجاز ,وعلى ذلك فإن الروابط السياسية لها علاقة مباشرة بالتوسع فى هذه الإستثمارات وأيضاً الإفصاح عنها ومن ثم خفض تكلفة حقوق الملكية إلا أنه فى الواقع العملى قد تكون هذه الإفصاحات تفتقر إلى الفهم أو الشفافية من قبل المستثمرين وهو ما قد يؤدى إلى إرتفاع تكلفة رأس المال.(Latupeirissa.G, And Adhariani.D, 2020, P: 8), ومن ثم خفض قيمة المنظمة وهو ما يعظم دور الروابط السياسية, وهناك عدد من النظريات التى تؤكد هذا الدور للروابط السياسية.

- النظريات الداعمة لتكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال :

ترتكز نظرية العقد الإجتماعى على أن المجتمع يتكون من سلسلة من العقود الصريحة والضمنية بين الأفراد والمؤسسات وقد تطورت هذه العقود بحيث يمكن إجراء المبادلات بين الأطراف فى بيئة من الثقة والإنسجام ووفقاً لنظرية العقد الإجتماعى تدخل المنظمات كمؤسسات فى هذه العقود مع أعضاء آخرين فى المجتمع وتتلقى الموارد والسلع والموافقة المجتمعية للعمل فى مقابل السلوك الجيد ,وتقوم المنظمات بالإفصاح الإختيارى عن المعلومات الإجتماعية والبيئية على أنه إحترام ومراعاة للمنظمات للعقد الإجتماعى من أجل تعزيز شرعيتها وتعزيز مقدرتها المالية, وترتبط هذه الشرعية بفكرة أن المنظمات تتعرض لضغوط متزايدة لإظهار أن أنشطتها وعملياتها تراعى المجتمع وتحافظ على البيئة المحيطة ويقلل الحصول على مثل هذه الشرعية من العبء التنظيمى الذى يمكن أن يقيد من تنفيذ إستراتيجية المنظمة كما أن تلك الشرعية تعمل على دعم عمليات الرقابة وتحفيز العاملين وتعزيز الشهرة والقيمة التجارية للمنظمات.

وتؤكد نظرية الشرعية ما سبق حيث تحتاج المنظمات إلى الشرعية بمعنى ترخيص المجتمع لأعمال المنظمة للوصول إلى الموارد الضرورية للنجاح فى إدارة الأعمال ,حيث أن أى منظمة

لها حق فى الوجود ولكن تلك المنظمة تخضع لشرعية أكبر يمنحها لها المجتمع غير أن هذه الشرعية يمكن أن تكون مهددة إذا أدرك المجتمع أن المنظمة لا تعمل بطريقة مقبولة.(محمد شعبان, 2019, ص.ص : 56-61)

كما أن طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل فى نظرية التبادل الإجتماعى فإن الحكومة تنفق مزايا مقدمة للمنظمات كأحد العوائد لها فى مقابل حصولها على الإستثمارات الإجتماعية فموارد الدولة تمنح لهذه المنظمات كميزة للإنفاق الإجتماعى للمنظمة ومن ثم تتحقق المنفعة المتبادلة بينهم حيث تحصل الحكومة على إستثمارات إجتماعية والتى تحقق الرفاهية الإقتصادية من المنظمة وفى المقابل تحصل المنظمة على المزايا الحكومية التى تعد مورد هام لضمان إستمراريتها داخل الأسواق المالية وإكتسابها مركز تنافسى بين مثيلاتها فى نفس القطاع الإقتصادى.(Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:2)

وترى الباحثة أن الروابط السياسية تعد أحد العوائد الإجتماعية التى تحصل عليها منظمات الأعمال فى صورة مزايا ودعم حكومى يقابله الإنفاق فى الإستثمارات الإجتماعية والإقتصادية التى تحقق الرفاهية للمجتمع ككل, وهو مايؤكد نظرية أن منظمات الأعمال ليست كيان منفصل عن المجتمع بل إن المنظمة التى تسعى للإستمرارية لابد لها أن تتضامن مع المجتمع حتى تحصل على شرعية تمكنها من الحصول اللازمة لإستثماراتها ومن ثم تحقيق مزيد من الأرباح وضمان إستمرارية تحقيق هذه الأرباح من خلال ضمان إستمرارية الكيان المؤسسى لها ,ويوضح المحور التالى أركان الروابط السياسية التى تضمن إستمراريتها.

المحور الثانى : أركان الروابط السياسية كأحد العوائد الإجتماعية بمنظمات الأعمال.

وتتمثل أركان الروابط السياسية كأحد العوائد الإجتماعية فى تحقيق جودة الحوكمة وإدارة المخاطر والقدرة على التطوير والإبتكار والتى تعمل على رفع قيمة المنظمة بالأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

- تعزيز الحوكمة :

إن المنظمات التى لها روابط سياسية أكبر هى ذات النسبة الأكبر فى التوسع فى الإستثمارات الإجتماعية وذلك سعياً وراء تعزيز علاقة تلك المنظمات بالمؤسسات الحكومية, كما أن الشركات ذات القيود المالية العالية تحقق توسعاً أكبر فى مجال الإفصاح الإجتماعى سعياً للحصول على

تسهيلات ومزايا بنسب أكبر من الجهات الحكومية عوضاً عن نسب التسهيلات الإستثمارية الأخرى كتكلفة رأس المال. Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:2

حيث أن الروابط السياسية للمنظمات مع المؤسسات الحكومية تجعلها تحت رقابة أكبر عن مثيلاتها من المنظمات مما يرفع من جودة حوكمتها حيث تعمل تلك المؤسسات الحكومية على مراقبة أداء هذه المنظمات. (Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:3)

وهذا ما أكدت عليه أيضاً دراسة (Qian.W, And Chen.X, 2020, P:27) حيث أن الروابط السياسية بالمنظمات تساعد فى الحصول على الموارد اللازمة لإستثمارتها والتوسع فى القطاع الإقتصادى الخاص بها من خلال الدعم الحكومى خاصة فى الدول النامية ,ولذلك فإن التوسع فى الإفصاحات عن الإستثمارات الإجتماعية والبيئية يرجع إلى التدخل والرقابة الحكومية على أداء المنظمات مما أعطى أهمية لإصدار التقارير عن هذه الإستثمارات المقدمة من هذه المنظمات إلى المنظمات الحكومية بهدف تعزيز العلاقات بينهم وسعياً وراء إكتساب الشرعية السياسية لهذه المنظمات ومن ثم كسب ثقة جميع أطراف أصحاب المصالح والحصول على الدعم اللازم لإستثماراتها.

كما أكدت دراسة (Banerji.S, Duygum.M, And Shaban.M,2016,P:2) إن نقص المعلومات المتاحة عن المنظمة تؤثر سلباً على قيمتها وتعمل الروابط السياسية على خفض تكاليف جمع المعلومات من قبل المقرضين عن المنظمة ومن ثم تنخفض تكاليف رأس المال وتزداد قيمتها, حيث أن قوة الروابط السياسية تتوقف على إختلاف الأوضاع الإقتصادية والسياسية والقانونية للدولة فكلما زادت جودة الرقابة السياسية على المنظمة إنخفضت قيمة الضمانات التى تفرضها البنوك أو الممولين على المنظمة لتقديم القروض لها.

من ناحية أخرى ,فقد أكدت دراسة (Lin.k, Yan.J, Zhao.l, And Karim.K, 2015,P:18) أن المنظمات تسعى لتحقيق مبادئ الحوكمة مما يؤثر على قراراتها بما فى ذلك القرارات التى تخص الإستثمارات الإجتماعية فالدوافع السياسية لهذه الإستثمارات تفيد المساهمين على المدى البعيد فهى تفيد رفاهية المجتمع وبذلك لا يتوقف الهدف وراء هذه الإستثمارات على الحصول على المزايا الحكومية فقط وإنما التأثير فى المجتمع ككل.

ويجدر الإشارة هنا, إلى أن من أهم العوامل المؤثرة على حوكمة منظمات الأعمال هى مجلس الإدارة ومدى إستقلاليته حيث أوضحت دراسة (Wang.Z, Chen.M, Chen.M,Zheng.Q And ChinC, 2017,P:20) العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وتعزيز الروابط السياسية والحد من عدم تماثل المعلومات بالتقارير والقوائم المالية ,حيث توضح أن كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة وزادت قدرتها على تعزيز الروابط السياسية زادت قدرة المنظمة على الحد من عدم تماثل المعلومات بالتقارير والقوائم المالية؛ ويرجع ذلك إلى خفض فرص فرض الغرامات على المنظمات التى تتميز بكفاءة مجلس إدارتها من قبل المؤسسات الحكومية مما ينتج عنه زيادة الثقة فيها من قبل تلك المؤسسات ومن ثم ثقة المستثمرين فى الإستثمار فيها لإطمئنانهم لتماثل المعلومات الواردة بقوائمها وتقريرها المالية. إلا إن دراسة (Wong.W, And Hooy.c,2018, P:40) أكدت على أن تواجد عدد من الأعضاء المساهمين بالمنظمة من مؤسسات حكومية قد يضر بأداء المنظمة لوجود تعارض مصالح بينهم وبين تلك المؤسسات التى تمثل هؤلاء الأعضاء.

- تعزيز القدرة على التطوير والإبتكار :

ويعد التطوير والإبتكار أحد محددات إكتساب قيمة للمنظمات وعلى ذلك تعمل هذه المنظمات على التوسع فى الإستثمارات التى يكون لها الريادة فى مجالها الإقتصادى أو الصناعى ,حيث أن الإبتكار لا يعنى فقط إنتاج منتجات جديدة فقط تكون هذه المنتجات ليست لها قيمة مضافة للمنظمة وإنما قد يكون هذا الإبتكار والتطوير فى التوسع فى الإستثمارات التى تعمل على تكوين روابط سياسية تضيف إلى القيمة المضافة للمنظمة, حيث أن هذه الروابط بين المنظمات والمؤسسات الحكومية تعمل على إكتسابها شرعية تسهل المصالح والتعاون المشترك فيما بينهم ,وذلك من خلال التوسع فى الإستثمارات المشتركة فيما بينهم حيث أن الإعتماد على الموارد الناتجة عن تكوين الروابط السياسية والتى تحصل عليها المنظمات تعزز من قدرتها على تعزيز أنشطة التطوير والإبتكار وكذلك التوسع فى الإستثمارات المجتمعية مما يؤدى إلى إرتفاع أداء هذه المنظمات.(Ngugen.S, Vinh.X, And Tuyet.T,2020, P:9)

كما أكدت دراسة (Su.Z, Xiao.Z, And Yu.l, 2019, P:108) من جانب آخر أن الروابط السياسية تعزز من سياسة التطوير والإبتكار بمنظمات الأعمال حيث أن المنظمات التى تحصل على دعم حكومى أكبر تميل إلى التوسع فى بحوث التطوير والإبتكار لكسب مركز تنافسى بين

مثيلاتها من المنظمات ,وعلى ذلك فإن قيمة الروابط السياسية للمنظمة هى فى توفير الحكومة للموارد التى تحتاجها المنظمة للإبتكار والتطوير وذلك فى ضوء سياسة الإصلاحات الموجهة من الدولة نحو الأسواق الإستثمارية والتى تسعى إلى التنمية الإقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية المجتمعية.

وذلك حيث أكدت دراسة (Tasi.L, Zhang.R, And Zhao.C, 2019, P:9) أن الروابط السياسية تزيد من قدرة المنظمة على التطوير والإبتكار من خلال رفع كفاءة الموارد البشرية بها ,حيث تعمل هذه الروابط على حرص الحكومة على الرقابة وتقييم أداء المنظمة ,الأمر الذى يؤدى إلى حرص المنظمة أيضاً على تقديم جزء من الدعم الحكومى لتوفير الموارد اللازمة لتطوير ورفع كفاءة وتدريب مواردها البشرية.

- إدارة المخاطر :

إن تكوين روابط سياسية أقوى من خلال الإفصاحات الإجتماعية هى أحد أدوات تلبية توقعات أصحاب المصالح من جانب والتأكيد على الإدارة السياسية من جانب آخر حيث أنها أحد آليات الحد من المخاطر السياسية وتوقيع الغرامات على المنظمة.(Qian.W, And Chen.X, 2020, P:28) وبذلك فإن الروابط السياسية لها دور فى سلوك وقيمة المنظمات حيث تخفض هذه الروابط من المخاطر التى تواجهها فكلما زادت الروابط بين الإدارة العليا لهذه المنظمات والمؤسسات الحكومية إنخفضت المخاطر التى تواجهها المنظمة, حيث تعتبر هذه الروابط كبوليصة تأمين للمنظمات ضد المخاطر التى تضر بها.(Farag.H, And Dickinson.D,2020, P:23)

كما أن هناك علاقة بين الروابط السياسية للمنظمات وخفض مخاطر التقاضى وفرض الغرامات على إدارة المنظمة حيث وجد (Jia.N, Mao.X, And Yuan.R, 2019, P.p:353-371) علاقة سلبية بينهما حيث أن المنظمات ذات الأهمية الإجتماعية والدور الأقوى ترتبط بشكل أكبر بالحكومة ومن ثم تنخفض مخاطر فرض الغرامات لإهتمام المنظمة بالمجتمع وحرصها على التضامن معه, بالإضافة إلى أن الروابط السياسية تعد بديلاً عن الرافعة المالية للمنظمات حيث أنه كلما زادت قوة الروابط السياسية إنخفضت رؤية المنظمة حول الإحتفاظ بالنقدية لمواجهة المخاطر حيث تعد تلك الروابط هى السبيل لتنمية الثقة بين الممولين والعملاء وبين تلك المنظمات.(Kusnadl.Y, 2019,P:102)

وترى الباحثة مما سبق أن الروابط السياسية كأحد العوائد الإجتماعية تركز على كسب ثقة المستثمرين فى منظمة الأعمال من خلال تعزيز الحوكمة نتيجة لدور المؤسسات الحكومية فى التأكيد على الرقابة على أداء المنظمات ذات الروابط السياسية الأعلى ,وأيضاً من خلال رفع كفاءة إدارة المخاطر حيث أن المنظمات ذات الروابط السياسية الأعلى هى الأقل عرضة لمخاطر التقاضى والغرامات ,كذلك فإن تلك المنظمات هى الأعلى فى إتباع سياسة التطوير والإبتكار حيث تعمل على التضامن الإستثمارى مع المؤسسات الحكومية والحصول على الدعم اللازم لرفع كفاءة الموارد البشرية والتطوير لإكتسابها ميزة تنافسية فى ضوء سياسة الإصلاحات الموجهة من الدولة, وإختصاراً لما سبق يمكن تحديد أهم الإنعكاسات لتعزيز الروابط السياسية على قيمة منظمات الأعمال بالأسواق المالية والتى يتحدد من خلالها مؤشرات مدى تكوين روابط سياسية لهذه المنظمات.

المحور الثالث : تكوين قيمة لمنظمات الأعمال فى ضوء تعزيز الروابط السياسية.

إن الإستثمارات الإجتماعية تعد أحد الموارد السياسية للنظام الحكومى , فقد أثبتت الدراسة (Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:2) أن المنظمات ذات النسب المنخفضة من ملكية الدولة تسعى بشكل أكبر إلى التوسع فى الإستثمارات الإجتماعية لتحصل على المزايا الحكومية عوضاً عن نسب ملكية المنظمات ذات النسب الأعلى من ملكية الدولة, كذلك فإن الإفصاح الإجتماعى للمنظمات يؤدى وظيفة إيجابية فى تحسين سمعة وصورة المنظمة مما يؤدى إلى تحسين الأداء المالى من خلال قدرة هذه الإفصاحات فى تقليل المخاطر المالية, مما يعزز من قيمة المنظمة ,وعلى الرغم من أن قيام المنظمات بتنفيذ الإستثمارات الإجتماعية وحماية البيئة لضمان إستدامتها قد يحملها نفقات وتكاليف متنوعة إلا أنه من المتوقع أن تفوق منافع تلك الإستثمارات تكاليفها ذات الصلة.(محمد شعبان, 2019,ص:62)

وبذلك تعد المزايا والإعانات الحكومية أحد عوائد منظمات الأعمال من خلال تكوين الروابط السياسية مما يجعل التوجه العام لهذه المنظمات هو التوسع فى تلك الإستثمارات للحصول على هذا العائد أو المزايا. ومن ناحية أخرى فإن عند إنخفاض الموارد لدى الحكومة فهى تسعى إلى الإستعانة بالقطاع الخاص لتمويل الإستثمارات الإجتماعية لتحقيق التنمية الإقتصادية فى المقابل تقدم المؤسسات الحكومية إعفاءات ضريبية أو مؤجلة أو إعانات فى شكل تأجير أراضى مملوكة للدولة بدلاً من تقديم الدعم النقدى وهذا يجعل الشركات ذات النسبة المنخفضة من الأسهم

المملوكة للدولة لديها قدرة أكبر على الحصول على المزايا الحكومية عند التوسع فى إستثماراتها الإجتماعية والإفصاح عنها مما ينعكس على قيمتها داخل المجتمع. (Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:3)

وهو ما أكدته دراسة (Chia.Y, Lim.k, And Goh.K, 2020, P:21) على دور الروابط السياسية فى توفير السيولة اللازمة للمنظمات ومن ثم تحقيق قيمة لها داخل الأسواق المالية, حيث أوضحت الدراسة أن هناك أسباب لإيجابية العلاقة بين سيولة المنظمة وإرتفاع قيمتها وأهم تلك الأسباب هى الروابط السياسية للمنظمة فهى العامل الرئيسى لخفض تكلفة رأس المال ومن ثم إرتفاع نسبة السيولة بها وبالتالى زيادة قيمتها , وحتى تتحقق قدرة المنظمة على تكوين الروابط السياسية فلابد من التوسع فى الإفصاحات عنها ورفع كفاءة الحوكمة بها. وعلى ذلك, فإن الروابط السياسية الأقوى للمنظمات تعنى شرعية أكبر لها داخل الأسواق المالية مما يزيد من نسب التسهيلات الإئتمانية المقدمة لها ,والمنظمات ذات النسبة الأعلى فى الإنفاق على الإستثمارات الإجتماعية لديها إنخفاض فى معدلات تكلفة رأس المال فى صورة خفض فى تكلفة الإقتراض أو كسب قاعدة أكبر من المساهمين فى إستثماراتها وهو ما يؤكد سعى إدارة المنظمة للتوسع فى هذه الإستثمارات من أجل تكوين روابط سياسية والتى تنشأ بين المؤسسات الحكومية وهذه المنظمات من خلال هذه الإستثمارات والتى ينتج عنها ثقة فى المنظمات وتحسين سمعتها مما يخفض تكلفة رأس المال.(Kong.D, And Cheng.X, 2020, P:3)

وعلى ذلك فإن هناك علاقة إيجابية بين زيادة الروابط السياسية وخفض أسعار فائدة القروض ,حيث تعزز هذه الروابط قيمة المنظمة ,وعلى ذلك تسعى الإدارة العليا للمنظمة للدخول فى الإستثمارات التى تحقق زيادة فى قوة هذه الروابط حيث تنخفض مخاطر عدم السداد ومن ثم تنخفض أسعار فائدة القروض.(Keefe.M, 2019, P:121)

ويؤكد ما سبق على ما جاء فى دراسة (Qian.W, And Chen.X, 2020, P:27) حيث أكد على أن إرتفاع مستويات الإتصال بين المؤسسات الحكومية والمنظمات من خلال التوسع فى إصدار التقارير البيئية والإجتماعية وهو ما يؤكد أن الدوافع السياسية لدى الإدارة العليا بتلك المنظمات هى ما تجعلها تتوسع فى هذه الإفصاحات لكسب روابط سياسية بنسبة أكبر. وأيضاً دراسة (Pham.A,2019, P:85) حيث أن المنظمات التى لديها روابط سياسية أكبر هى التى تسعى إلى الشفافية فى عرض قوائمها المالية حيث أنها تتوسع فى الإفصاحات وتسعى إلى

تحقيق الحد من عدم تماثل المعلومات لهذه الإفصاحات ,كما أشار إلى أن هذه الروابط تعمل على الحد من المخاطر السياسية التى تواجه المنظمات حيث تسعى لتكوين قناة إتصال مع الجهات السياسية بهدف الحصول على معلومات أفضل حول السياسات التى ستصبح قوانين ملزمة وكيف ستؤثر على بيئة عملها .وعلى ذلك تتيح هذه الروابط الفرصة للمنظمات من التحوط من السياسات المستقبلية التى قد تضر بها ,ومن أهم مظاهر هذه الأضرار هى إرتفاع تكلفة حقوق الملكية ومن هنا تلعب الروابط السياسية دوراً فى الحد من المخاطر السياسية والمتمثلة فى خفض تكلفة حقوق الملكية.

وفى هذا الصدد أكدت دراسة (Phan.D,Tee.C,And Tran.V,2020, P:1) على أن أغلب الإستثمارات الإقتصادية والإجتماعية لمنظمات الأعمال ترتبط بالسياسة العامة للدولة فى حالة الروابط السياسية القوية بينهما ,حيث أن المنظمات تسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية للدولة.

كما يؤكد ذلك أن المنظمات ذات المستوى الأقل من الناحية التسويقية فى أحد المناطق الجغرافية تسعى إلى تعزيز تكوين هذه الروابط لزيادة الثقة فيها بحيث يعد بديلاً لقدرتها على التسويق وذلك من خلال تعزيز سمعتها ,وعلى ذلك تعد تكاليف المنظمة الموجهة للإستثمارات الإجتماعية هى مقياس جديد للروابط السياسية للمنظمات مما يؤكد على تأثير هذه الروابط فى كسب قيمة للمنظمة من خلال هذه الإستثمارات.(Li.G, And Zhao.L, 2015, P:38)

ويمكن تلخيص ما سبق فى الشكل التالى ,والذى يعبر عن أركان تكوين الروابط السياسية من خلال التوسع فى الإفصاحات الإجتماعية ومن ثم تحقيق قيمة بمنظمات الأعمال :

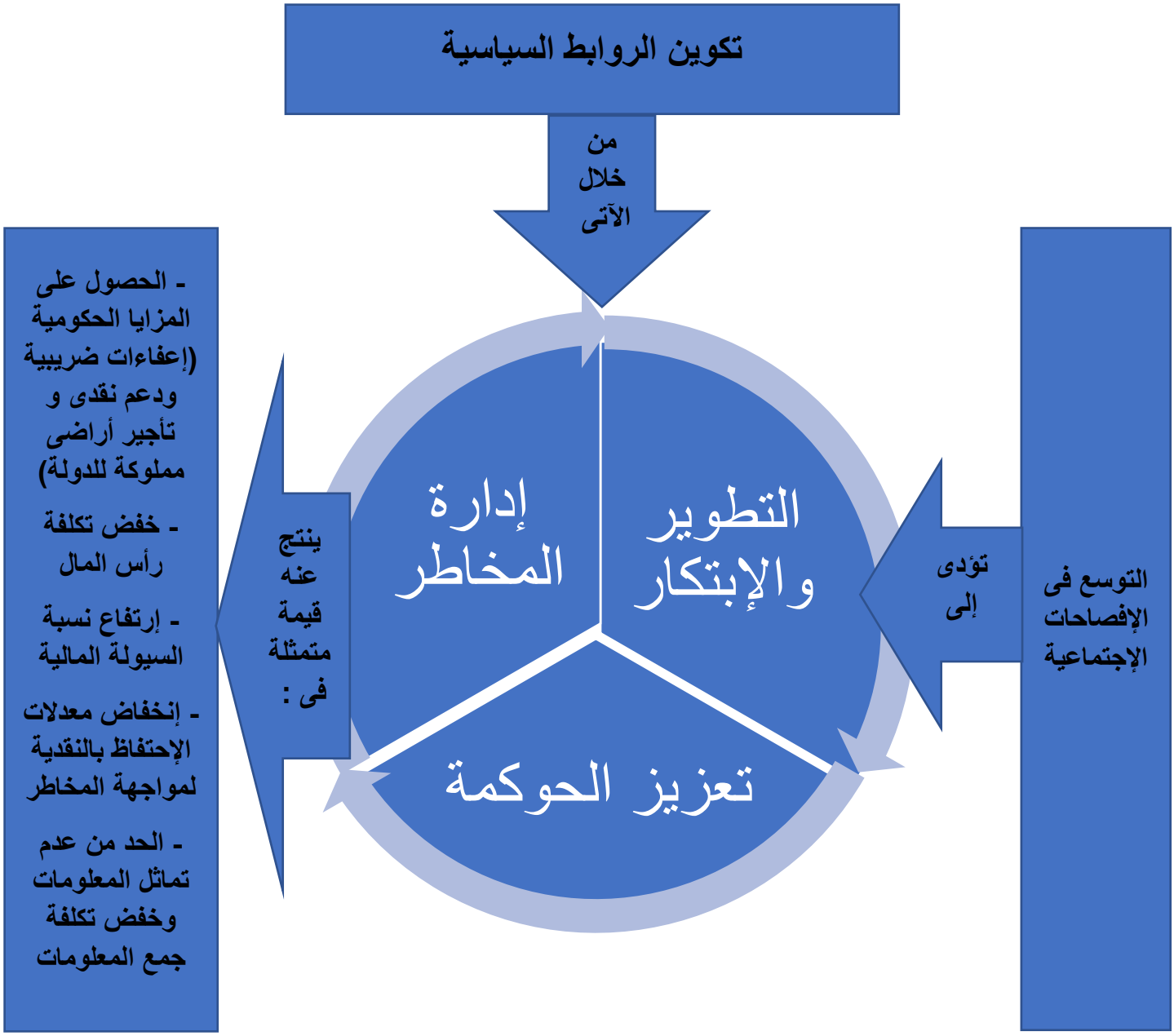

(الشكل من إعداد الباحثة)

المحور الرابع : منهجية الدراسة الميدانية وتحليل النتائج الإحصائية :

أولاً : منهجية الدراسة :

ويتضمن مجتمع العينة ثلاثة فئات ,فى الأولى ,عدد من الشركات تبلغ (30) شركة من المقيدة بمؤشر التنمية المستدامة بالبورصة المصرية (ESG) تم إختيار الشركات التالية لإهتمامها بمجال الإستدامة نظراً لطبيعة أنشطتها (المصرية للاتصالات, اوراسكوم للتنمية مصر,Raya Contact Center راية لخدمات مراكز الاتصالات, الصناعات الكيماوية المصرية – كيما, سيدى كرير للبتروكيماويات), أما الفئة الثانية فتضم عدد الأفرع بالبنك الأهلى المصرى وبنك مصر فى منطقة الأسكندرية والتى تضم ثلاثة محافظات هم (الأسكندرية, البحيرة, مرسى مطروح), حيث بلغ عدد الأفرع بالبنك الأهلى المصرى عن هذه المنطقة عدد (57) فرع, وبنك مصر (43) فرع عن نفس المنطقة. وبالنسبة للفئة الثالثة فهى البورصة المصرية وتحتوى على عدد (14) قطاع يتبعهم (49) إدارة بخلاف رئيس مجلس الإدارة ونائبه وعدد من الجهات الإستشارية.

وتم إختيار العينة من الفئة الأولى بالنسبة للشركات المقيدة بمؤشر (ESG) بالبورصة المصرية من الإدارة المسئولة عن إصدار وإعداد التقارير والقوائم المالية بالشركات السابق ذكرها, أما فى الفئة الثانية فقد تم إختيار الأفرع البنكية التى تضم أقسام إئتمان فبالنسبة للبنك الأهلى المصرى فتضم عدد الأفرع التى تحتوى على أقسام إئتمان (25) فرع بمعدل عدد موظفين يتراوك من 6 إلى 10 موظفين بمتوسط عدد موظفين 8 فى كل فرع, أما بنك مصر فيضم عدد الأفرع التى تضم على أقسام إئتمان إلى ما يقرب من (20) فرع ويتراوح عدد الموظفين فى كل قسم لكل فرع من 4 إلى 8 موظفين بمتوسط عدد 6 موظفين فى كل فرع ,بالإضافة إلى إختيار العينة من الفئة الثالثة والتى يتضح من الهيكل التنظيمى للدراسة أنها تضم قطاعى (قيد الشركات, والعضوية) وما يتبعها من إدارات وذلك لدراستها وإضطلاعها على القوائم والتقارير الخاصة بشركات الإتصالات وتضم كل إدارة فى مقرتها الثلاثة على عدد من الموظفين يتراوح من 10 إلى 20 موظف بمتوسط عدد موظفين (15) موظف.

جدول رقم (1) ويوضح الجدول التالى بيان نسبة الإستجابة لعينة الدراسة من الفئات الثلاثة, وذلك كالتالى :

م	فئات العينة	عينة البحث	عدد الإستمارات الموزعة	عدد الإستمارات التي تم جمعها	عدد الإستمارات المرفوضة	عدد الإستمارات الصالحة	نسبة الإستجابة
1	الفئة الأولى	289	295	252	37	215	%74.39
2	الفئة الثانية	320	325	291	43	248	%77.5
3	الفئة الثالثة	120	125	104	12	92	%76.67
4	مجموع الفئات	729	745	647	92	555	%76.13

ثانياً : نتائج التحليل الإحصائى :

1- المتوسطات المرجحة والإنحرافات المعيارية :

فى مجال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة فقد تم حساب الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل من التطوير والإبتكار, إدارة المخاطر, تعزيز الحوكمة, إرتفاع نسبة السيولة المالية, الحصول على المزايا الحكومية, الحد من عدم تماثل المعلومات, كما في الجدول التالي :

جدول رقم (2) حساب المتوسطات المرجحة والإنحرافات المعيارية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1- التطوير والإبتكار	3.5171	0.98002
2- إدارة المخاطر	3.5901	0.99320
3- تعزيز الحوكمة	3.3441	1.02739
4- إرتفاع نسبة السيولة المالية	3.5541	1.02925
5- الحصول على المزايا الحكومية	3.4270	1.07465
6- الحد من عدم تماثل المعلومات	3.5829	0.99338

يتضح من الجدول السابق مايلي:

- بلغ متوسط مؤشر التطوير والإبتكار (3.5171) وإنحراف معياري (0.98) وتشير تلك القيمة إلى دور التوسع في الإستثمارات الإجتماعية في تحقيق قيمة للمنظمة بالأسواق المالية.

- بلغ متوسط مؤشر إدارة المخاطر (3.5901) وإنحراف معياري (0.99) وتشير تلك القيمة إلى دور الإفصاحات الإجتماعية للحد من عدم تماثل المعلومات وخفض تكلفة جمعها.

- بلغ متوسط مؤشر تعزيز الحوكمة (3.3441) وإنحراف معياري (1.02) مما تعكس تلك القيمة إلى دورالإفصاحات الإجتماعية في إنخفاض معدلات الإحتفاظ بالنقدية لمواجهة المخاطر .

- بلغ متوسط مؤشر ارتفاع نسبة السيولة المالية (3.5541) وإنحراف معياري (1.02) وتشير تلك القيمة إلى دور الحد من عدم تماثل المعلومات في إنخفاض تكلفة رأس المال.

- بلغ متوسط مؤشر الحصول على المزايا الحكومية (3.4270) وإنحراف معياري (1.07) وتشير تلك القيمة إلى دور التطوير والإبتكار بالتوسع في الإستثمارات الإجتماعية في كسب إعفاءات ضريبية ودعم نقدي لمنظمات الأعمال.

- بلغ متوسط مؤشر الحد من عدم تماثل المعلومات (3.5829) وإنحراف معياري (0.99) وتشير تلك القيمة إلى دور جودة إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في إنخفاض التكاليف و من ثم إرتفاع نسبة السيولة المالية بمنظمات الأعمال.

2- إختبار فروض البحث.

تم إجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة التقدير المتزامن Enter بهدف إختبار الأثر المباشر لكل متغير من المتغيرات الفرعية المستقلة على المتغير التابع وذلك من خلال الخطوات التالية:

- إختبار مدى إرتباط المتغيرات الفرعية المستقلة مجتمعة بالمتغير الفرعي التابع وذلك بإستخدام معامل الإرتباط المتعدد R و حساب نسبة مساهمة المتغيرات الفرعية المستقلة مجتمعة في تفسير الإختلاف في المتغير الفرعي التابع وذلك بإستخدام معامل التحديد R^2.

- إختبار معنوية تأثير كل متغير من المتغيرات الفرعية المستقلة على المتغير الفرعي التابع وذلك بإستخدام إختبار T-test . وإختبار جودة نموذج علاقة الإنحدار بإستخدام إختبار F .

- **إختبار الفرض الأول :-**

لا يوجد توافق معنوي ذو دلاله إحصائية بين وجود إستراتيجية بمنظمات الأعمال لتكوين الروابط السياسية بها وإرتفاع نسبة السيولة المالية .

جدول رقم (3) نتائج إختبار تعزيز الروابط السياسية بمنظمات الأعمال وإرتفاع نسبة السيولة بها

(المتغيرات)	قيم معاملات الإنحدار B	الخطأ المعياري	إختبار المعنوية T- test	مستوى المعنوية لإختبار T - test
الثابت	0.668	0.151	4.428	0.000
التطوير والإبتكار	0.184	0.040	4.641	0.000
إدارة المخاطر	0.347	0.041	8.455	0.000
تعزيز الحوكمة	0.297	0.038	7.901	0.000
معامل الإرتباط المتعدد R	0.648			
معامل التحديد للعلاقة R^2	0.419			
إختبار جودة النموذج F	قيمة (F) = 132.702		معنوية (F) = 0.000	

يتضح من الجدول السابق مايلى:

إن معامل الإرتباط المتعدد R بلغ (0.648) ومعامل التحديد للعلاقة R^2 (0.419) بينما بلغت قيمة F (132.702) وهوما يشير إلى النتائج التالية :-

- إن الأبعاد الفرعية لتعزيز الروابط السياسية مجتمعة ترتبط معنوياً بإرتفاع نسبة السيولة المالية وذلك بمعامل إرتباط متعدد إيجابي بلغ (0.648).

- إن الأبعاد الثلاثة لتعزيز الروابط السياسية مجتمعة وفقاً لمعامل التحديد R^2 (0.419) من التغيير في العمليات المتعلقة بإرتفاع نسبة السيولة المالية.

- بلغت قيمة F (132.702) وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) وهوما يدل على جودة نموذج الإنحدار ويؤكد على معنوية دور تعزيز الروابط السياسية فى إرتفاع نسبة السيولة المالية .

- أثبت نموذج الإنحدار معنوية دور كلاً من (التطوير والإبتكار، وإدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة) فى إرتفاع نسبة السيولة المالية .

ويتضح مما سبق رفض الفرض الأول العدم وقبول الفرض البديل أى أن يوجد توافق معنوي ذو دلاله إحصائية بين وجود إستراتيجية بمنظمات الأعمال لتكوين الروابط السياسية بها وإرتفاع نسبة السيولة المالية .

- **إختبار الفرض الثاني :-**

لا يوجد توافق معنوي ذو دلالة إحصائية بين تكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحصول على المزايا الحكومية .

جدول رقم (4) نتائج إختبار تعزيز الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحصول على المزايا الحكومية

(المتغيرات)	قيم معاملات الإنحدار B	الخطأ المعياري	إختبار المعنوية T- test	مستوى المعنوية لإختبار T - test
الثابت	0.530	0.158	3.361	0.000
التطوير والإبتكار	0.205	0.041	4.958	0.000
إدارة المخاطر	0.166	0.043	3.864	0.000
تعزيز الحوكمة	0.472	0.039	12.041	0.000
معامل الإرتباط المتعدد R	0.647			
معامل التحديد للعلاقة R^2	0.420			
إختبار جودة النموذج F	قيمة (F) = 133.375		معنوية (F) = 0.000	

يتضح من الجدول السابق مايلى:

إن معامل الإرتباط المتعدد R بلغ (0.647) ومعامل التحديد للعلاقة R^2 (0.420) بينما بلغت قيمة F (133.375) وهوما يشير إلى النتائج التالية :-

- إن الأبعاد الفرعية لتعزيز الروابط السياسية مجتمعة ترتبط معنوياً بالحصول على المزايا الحكومية وذلك بمعامل إرتباط متعدد إيجابي بلغ (0.647).

- إن الأبعاد الثلاثة لتعزيز الروابط السياسية مجتمعة وفقاً لمعامل التحديد R^2 (0.420) من التغيير في العمليات المتعلقة بالحصول على المزايا الحكومية.

- بلغت قيمة F (133.375) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) وهوما يدل على جودة نموذج الإنحدار ويؤكد على معنوية دور تعزيز الروابط السياسية في الحصول على المزايا الحكومية.

- أثبت نموذج الإنحدار معنوية دور كلاً من (التطوير والإبتكار، إدارة المخاطر، تعزيز الحوكمة) فى الحصول على المزايا الحكومية .

<u>ويتضح مما سبق رفض الفرض الثانى العدم وقبول الفرض البديل أى أنه يوجد توافق معنوي ذو دلالة إحصائية بين تكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحصول على المزايا الحكومية.</u>

- **إختبار الفرض الثالث :-**

لا يوجد توافق معنوي ذو دلالة إحصائية بين تعزيز الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحد من عدم تماثل المعلومات.

جدول رقم (5) نتائج إختبار تعزيز الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحد من عدم تماثل المعلومات

(المتغيرات)	قيم معاملات الإنحدار B	الخطأ المعياري	إختبار المعنوية T- test	مستوى المعنوية لإختبار T - test
الثابت	0.868	0.149	5.812	0.000
التطوير والإبتكار	0.223	0.039	5.680	0.000
إدارة المخاطر	0.336	0.041	8.279	0.000
تعزيز الحوكمة	0.217	0.037	5.839	0.000
معامل الإرتباط المتعدد R	0.625			
معامل التحديد للعلاقة R^2	0.391			
إختبار جودة النموذج F	قيمة (F) = 117.690		معنوية (F) = 0.000	

يتضح من الجدول السابق مايلي:

إن معامل الإرتباط المتعدد R بلغ (0.625) ومعامل التحديد للعلاقة R^2 (0.391) بينما بلغت قيمة F (117.690) وهوما يشير إلى النتائج التالية :-

- إن الأبعاد الفرعية لتعزيز الروابط السياسية مجتمعة ترتبط معنوياً بالحد من عدم تماثل المعلومات وذلك بمعامل إرتباط متعدد إيجابي بلغ (0.625).

- إن الأبعاد الثلاثة لتعزيز الروابط السياسية مجتمعة وفقاً لمعامل التحديد R^2 (0.391) من التغيير في العمليات المتعلقة بالحد من عدم تماثل المعلومات.

- بلغت قيمة F (117.690) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) وهوما يدل على جودة نموذج الإنحدار ويؤكد على معنوية دور تعزيز الروابط السياسية في الحد من عدم تماثل المعلومات.

- أثبت نموذج الإنحدار معنوية دور كلاً من (التطوير والإبتكار، إدارة المخاطر، تعزيز الحوكمة) في الحد من عدم تماثل المعلومات.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الثالث العدم وقبول الفرض البديل أى أنه يوجد توافق معنوى ذو دلالة إحصائية بين تكوين الروابط السياسية بمنظمات الأعمال والحد من عدم تماثل المعلومات.

النتائج :

فى ضوء ما تقدم من البحث تستنتج الباحثة التالى :

1- الروابط السياسية بين منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية هى العامل الرئيسى لإكتساب المنظمة القوة والسلطة والمركز التنافسى.

2- تعد الإفصاحات الإجتماعية هى الداعم الرئيسى لتكوين الروابط السياسية لمنظمات الأعمال وذلك فى ضوء التوسع فى إستثمارات التضامن مع المؤسسات الحكومية بهدف التنمية الإقتصادية.

3- تعد الروابط السياسية أحد العوائد الإجتماعية لمنظمات الأعمال من خلال دعمها للإستثمارات الإجتماعية للدولة.

4- تعمل الإفصاحات الإجتماعية فى ضوء تعزيز الروابط السياسية إلى الحد من عدم تماثل المعلومات لزيادة رقابة المؤسسات الحكومية على القوائم والتقارير المالية بمنظمات الأعمال.

5- تعمل الروابط السياسية على كسب ثقة الممولين والمستثمرين بمنظمات الأعمال مما يخفض من تكلفة رأس المال وتحقيق قيمة لها داخل الأسواق المالية.

6- توفر الروابط السياسية الموارد اللازمة من خلال المزايا الحكومية لدعم إستثمارات منظمات الأعمال فى المجالات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية وتنمية الكوادر البشرية.

7- تساعد الروابط السياسية منظمات الأعمال فى التحوط من المخاطر المستقبلية ومن ثم تنخفض نسب الإحتفاظ بالنقدية وترتفع نسب السيولة بها.

التوصيات :

وتوصى الباحثة بعدد من التوصيات تتلخص فى النقاط التالية :

1- الإهتمام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبى بوجه عام بمنظمات الأعمال والإفصاح الإجتماعى بوجه خاص لكسب ثقة الممولين وخلق قيمة لهذه المنظمات.

2- التوسع فى البحث عن وضع المعايير والمقاييس اللازمة للإستثمارات الإجتماعية بمنظمات الأعمال على إعتبار أن هذه الإستثمارات تضمن الشرعية لها ومن ثم إستمراريتها داخل المجتمع.

3- ضرورة التوسع فى البحث عن العوامل والمتغيرات الإجتماعية المؤثرة فى تحقيق قيمة لمنظمات الأعمال لوضع أسس وضوابط للقياس والإفصاح عنها لكونها أحد أسس إستمراريتها بالأسواق المالية.

4- ضرورة إهتمام المؤسسات الحكومية لتوجيه منظمات الأعمال للتوسع فى الإفصاحات الإجتماعية وفرض المعايير والقوانين اللازمة لذلك.

5- تشجيع المؤسسات الحكومية لمنظمات الأعمال على التوسع فى الإستثمارات الإجتماعية من خلال زيادة الحوافز النقدية والدعم المالى لها وكذلك الإعفاءات الضريبية فى هذا الصدد.

6- العمل على رفع كفاءة الرقابة الحكومية على منظمات الأعمال ووضع الضوابط اللازمة لتقييم الأداء الإجتماعى والبيئى والإقتصادى.

7- زيادة وعى المستثمرين والممولين لأهمية الإفصاحات الإجتماعية بمنظمات الأعمال والعمل على زيادة فهمهم وإدراكهم لمدى تحقق القيمة بهذه المنظمات والناتجة عن إستثماراتها الإجتماعية والإفصاحات الخاصة بها.

المراجع العربية :

1- إيمان محمد السعيد سلامة, "أثر الفصاح عن أداء الإستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المديلر التنفيذى وهيكل الملكية : دراسة تطبيقية", مجلة الفكر المحاسبى, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, المجلد 24, العدد 1, 2020.

2- محمد الشربينى إسلام, "دور الإفصاح المحاسبى عن أبعاد الإستدامة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية ",مجلة البحوث التجارية, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, المجلد 41, العدد 4, 2019.

3- محمد رمضان محمد شعبان, "أثر الإفصاح المحاسبى عن الإستدامة على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة فى مؤشر مسئولية الشركات المصرى", مجلة البحوث المحاسبية, قسم المحاسبة, كلية التجارة, جامعة طنطا, العدد 1, 2019.

4- وليد سمير عبد العظيم, "أثر إستخدام المعايير المالية لمحاسبة الإستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبى وتعزيز ثقة المستثمرين : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية ", مجلة الفكر المحاسبى, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, المجلد 24, العدد 1, 2020.

المراجع الأجنبية :

1- Banerji.S, Duygum.M, And Shaban.M, “Political Connections ,Bailout In Financial Markets And Firm Value”, Journal Of Corporate Finance,2016.

2- Chia.Y, Lim.K, And Goh.K,” Liquidity And Firm Value In An Emerging Market : Nonlinearity, Political Connections And Corporate Ownership”, North American Journal Of Economics And Finance, VOL.52, 2020.

3- Carney.R, Child.T, And Li.X,” Board Connections And Crisis Performance Family ,State, And Political Networks”, Journal Of Corporate Finance, VOL.64, 2020.

4- Farag.H, And Dickinson.D," The Power Of Connections : Evidence From Financial Companies", Journal Of Corporate Finance,2020.

5- Jia.N, Mao.X, And Yuan.R," Political Connections And Directors ,And Officers Liability Insurance", Journal Of Corporate Finance, VOL.58, 2019.

6- Keefe.M," A Theory Of Political Connections And Financial Outcomes", International Review Of Economics And Finance ,VOL.61,2019.

7- Kong.D, Cheng.X, And Jiang.X, " Effects Of Political Promotion On Local Firms Social Responsibility In China ",Economic Modeling Journal, 2020.

8- Kusnadl.Y," Political Connections And The Value Of Cash Holdings", Finance Research Letters, Vol.30,2019.

9- Lin.k, Yan.J, Zhao.l, And Karim.K," In The Name Of Charity : Political Connections And Strategic Corporate Social Responsibility In Transition Economy", Journal Of Corporate Finance ,VOL.32, 2015.

10- Li.G, And Zhao.L," The Costs Of Socializing With Government Official: A New Measure Of Corporate Political Connections", China Journal Of Accounting Research, VOL.8,2015.

11- Latupeirissa.G, And Adhariani.D," External And Internal Impacts Of Eco-Innovation And The Role Of Political Connections : Sustainability Narrative From An Emerging Market", Journal Of Cleaner Production, VOL.258, 2020.

12- Lue.J, And Liu.Q, " Corporate Social Responsibility Disclosure in China : Do Managerial Professional Connection Matter?", Emerging Markets Review, VOL.43, 2020.

13- Ngugen.S, Vinh.X, And Tuyet.T," Innovative Strategies And Corporate Profitability : The Positive Resources Dependence From Political Network", Heliyan Journal, VOL.6,2020.

14- Pham.A," Political Risk And Cost Of Equity : The Mediating Role Of Political Connections", Journal Of Corporate Finance, Vol.56, 2019.

15- Phan.D, Tee.C, And Tran.V, "Do Different Types Of Political Connections Affect Corporate Investment? Evidence From Malaysia", Emerging Markets Review, VOL.42,2020.

16- Qian.W, And Chen.X, "Corporate Environmental Disclosure And Political Connection Regulatory And Leadership Changes : The Case Of China" ,The Biritish Accounting Review, 2020.

17- Su.Z, Xiao.Z, And Yu.l, "Do Political Connections Enhance Or Impede Corporate Innovation?", International Review Of Economics And Finance ,VOL.63,2019.

18- Tasi.L, Zhang.R, And Zhao.C," Political Connections, Network Centrality And Firm Innovation", Finance Research Letters, VOL.28, 2019.

19- Wong.W, And Hooy.C, "Do Types Of Political Connection Affect Firm Performance Differently? ", Pacific -Basin Finance Journal, VOL.51.2018.

20- Wang.Z, Chen.M, Chen.M,Zheng.Q And ChinC," Managerial Ability, Political Connections ,And Fraudulent Financial Reporting In China", Journal Account. Public Policy, VOL.36, Iss.2, 2017.

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/